

فروق نحوية دلالية بين تركيبات فعلية مبنية للفاعل وأخرى مبنية للمفعول

Syntactic and Semantic Differences between Verbal Structures in Active and Passive Voice

سارة محمد عبد الله فضل الحدّاد

جامعة عدن - اليمن

www.sarrahalhaddad@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/01/04

تاريخ القبول: 2023/10/16

تاريخ الإرسال: 2023/08/30

الملخص:

يطرح هذا المقال موضوعاً عن (فروق نحوية دلالية بين تركيبات فعلية مبنية للفاعل وأخرى مبنية للمفعول)، وقد أُهّج فيه منهجٌ وصفيٌّ تحليليٌّ، فتناول أوجهها من الفروق النحوية والدلالية بين الفاعل ونائبة، وبين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول نشأت على إثر تحويل في البنية التركيبية، مع التنويه بوجه التشابه بينها، وقد دُرست على وفق تركيبات تمثل بها سيبويه في كتابه.

الكلمات المفتاحية: فروق - نحوية - دلالية - تركيبات - مبني للفاعل - مبني للمفعول.

Abstract: This article is devoted to discuss Syntactic and Semantic Differences between Verbal Structures in Active and Passive Voice. The study has adopted a descriptive and analytical approach; and it has studied aspects of syntactic and semantic differences between the doer of the action (the subject) in active and the doer of the action in passive, and the active verb and passive verb, which arose as a result of a transformation in the syntactic structure. The study also mentioned the aspects of the similarity between them. All of these have been studied with reference to examples of grammatical structures illustrated by Sibawayh in his book.

Key Words : differences, Syntactic, Semantic, structures, active voice, passive voice.

1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّه العربي الأمين سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فالتركيب الفعلي هو أحد أنواع الجملة العربية، ويتكون من ركنين رئيسين هما: الفعل والفاعل، فيُعدّان عماد الجملة الفعلية وأساس بنائها، وبهما تحقّق الفائدة، ويقوم هذا الأساس على علاقة تعمل على توسيع التركيب لفظاً ومعنى بتعدّي الفعل فيه، أو تضييقه لفظاً بجذف الفاعل واسترسال معناه بذلك الحذف وبناء الفعل فيه للمفعول، ولهذا التغيير في البنية التركيبية أثره في إبراز ما بين تلك التركيبات من فروق نحوية ودلالية تكمن أهميتها في توضيح ما التّيس منها، وبيان القيمة المعنوية من خلال الربط بين معانيها وفقاً للسياقات المتعددة، مما يسهل على متعلم اللغة استيعابها، ولهذا الأهمية البالغة كان موضوع هذا البحث (فروق نحوية دلالية بين تركيبات فعلية مبنية للفاعل وأخرى مبنية للمفعول)، وقد اخترتُ تلك التركيبات من كتاب سيبويه؛ لمكانة الكتاب عند علماء اللغة والباحثين فيها؛ إذ هو بحر العربية وجامع علومها، وكذا لما أولاه سيبويه فيه من عناية بالتركيبات النحوية وما تؤدّيه من معانٍ.

ويطرح البحث سؤاله: ما الفرق بين التركيبات الفعلية المبنية للفاعل والتركيبات الفعلية المبنية للمفعول نحوياً ودلالياً؟، ويهدف هذا البحث إلى تسهيل فهم اللغة على دارسيها، وإكسابهم دقة في إفهامها وإبلاغ مقاصدها، وقد اعتمدتُ في هذا البحث على المنهج الوصفي باستعراض بعض التركيبات الفعلية المتضمنة الفاعل ونائبه التي وردت في الكتاب، والإشارة إلى أوجه التشابه بينها، واستقصاء ما بينها من فروق على وفق تحليلها.

2. الفرق بين التركيب الفعلي المبنى للفاعل والتركيب الفعلي المبنى للمفعول:

التركيب الفعلي المبنى للفاعل هو ما يحتاج فيه الفعل إلى فاعل، والفاعل هو ((ما أُسندَ إليه الفعلُ أو شبهه، وقُدّم عليه على جهة قيامه به، مثل: قام زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ أبوه))⁽¹⁾، وأما التركيب الفعلي المبنى للمفعول فيحتاج فيه الفعل بعد حذف الفاعل إلى نائب عنه، وقد عرّف نائب الفاعل بأنّه ((كل مفعول حُذِف فاعله وأُقيم هو مقامه))⁽²⁾، ويُسمى بالمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله⁽³⁾، وقد جمع بينهما سيبويه في قوله: ((الفاعل الذي

لم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فاعلٍ ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر⁽⁴⁾، ومثّل لهما بالتركيبات الآتية⁽⁵⁾:

1. أ) ذَهَبَ زَيْدٌ / جَلَسَ عَمْرُو (ب) ضَرِبْتُ زَيْدًا. ج) كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا.

2. أ) ضَرِبْتُ زَيْدًا / يُضْرَبُ عَمْرُو. ب) كُسِيَ زَيْدٌ ثَوْبًا.

فالتراكيب في الرقم (1) تمثل الفعل المبني للفاعل، وقد يكون لازماً ويمثله التركيبان في (1- أ)، وسمى سيبويه فاعله ب(الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر)، أو قد يكون متعدّياً إلى مفعول واحد ويمثله التركيب (1- ب)، أو متعدّياً إلى مفعولين ويمثله (1- ج)، في حين تتمثل التركيبات في الرقم (2) الفعل المبني للمفعول، ويتضمن نائب الفاعل الذي أطلق عليه سيبويه (المفعول الذي لم يتعدّ إليه فاعلٍ ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر)؛ لأنّ الفعل في الأصل كان متعدّياً إلى مفعول واحد، وبعد تحويل المفعول إلى نائب فاعل صار الفعل بمنزلة الفعل الازم، ويمثله التركيبان في (2- أ)، في حين يكون الفعل في (2- ب) في أصله متعدّياً إلى مفعولين، وعند تحويل المفعول الأول إلى نائب فاعل صار متعدّياً إلى مفعول واحد؛ لأنّ الفعل المبني للفاعل عند نقله ((إلى (فُعل) إن كان ... يتعدى إلى واحد لم يتعدّ، وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدى واحد، وإن كان يتعدى إلى ثلاثة تعدى إلى اثنين))⁽⁶⁾، وقبل التفصيل في تحليل هذه التركيبات لتوضيح ما بينها من فروق نحوية ودلالية لا بدّ من التنويه بأوجه الشبه التي صرّح بها سيبويه بين التركيبات المتضمنة الفعل المبني للفاعل والتركيبات المتضمنة الفعل المبني للمفعول، ومع ما صرّح به من تشابه بين التركيبات فلا يعني ذلك أنّه ينفي الفرق بينهما، فهو يقول: إنّ العرب ((قد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله))⁽⁷⁾، وكذا ذكر ابن يعيش قائلاً: ((قيل الشيء إذا أشبه الشيء من جهة فلا بدّ أن يفارقه من جهات أخرى، ولولا تلك المفارقة لكان إياه، فلم تكن المفارقة قاذحة في الشبه))⁽⁸⁾، والتشابه بين تلك التركيبات كما جاء عند سيبويه يكون في الآتي:

أ. الرفع، وهو حكم مشترك بين الفاعل ونائبه، وفي ذلك يقول سيبويه: ((والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنّك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل))⁽⁹⁾، وبين أبو سعيد السيرافي المقصود ب(شغل الفعل) قائلاً: ((ومعنى شغل الفعل به أنّك تجعله خبراً غير مستغن

عنه⁽¹⁰⁾؛ أي إنّ الفعل يصير حديثاً عن نائب الفاعل كما يصير حديثاً عن الفاعل⁽¹¹⁾؛ لذا يُعَلَّل سبب رفعهما بأنّ كلاً منهما معتمد البيان، فحكمهما واحد وعلتهما واحدة؛ لذلك أدخلهما سيبويه في باب واحد⁽¹²⁾، فالفعل (ضُرِب) المبني للمفعول في نحو قولك: (ضُرِب زيدٌ) اكتفى بنائب الفاعل (زيد) كما اكتفى الفعل اللازم (ذهب) بفاعله (زيد) في نحو قولك: (ذهب زيدٌ).

ب. التعدي والاقتصار، وهذا التشابه ذكره سيبويه في قوله: ((واعلم أنّ المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلٌ فاعل في التعدي والاقتصار بمنزلة إذا تعدَّى إليه فعلٌ الفاعل؛ لأنّ معناه متعدّياً إليه فعلٌ الفاعل وغير متعدّ إليه فعله سواً. ألا ترى أنّك تقول: ضربتُ زيداً، فلا تُجاوِزُ هذا المفعولَ، وتقول: ضُرِبَ زيدٌ، فلا يتعدّاه فعله؛ لأنّ المعنى واحدٌ، وتقول: كَسَوْتُ زيداً ثوباً، فتجاوِزُ إلى مفعولٍ آخر، وتقول: كُسيَ زيدٌ ثوباً، فلا تجاوِزُ الثوب؛ لأنّ الأوّل بمنزلة المنصوب؛ لأنّ المعنى واحدٌ وإن كان لفظه لفظُ الفاعل))⁽¹³⁾؛ أي إنّ نقل الفعل من المبني للفاعل إلى المبني للمفعول، لا يجلب للفعل مفعولاً لم يكن له في حال بناءه للفاعل، ولا يزيل عنه مفعولاً كان له، ففي قولك: (ضربتُ زيداً)، لا يتجاوز هذا المفعول؛ أي (زيد)، وفي قولك: ضُرِبَ زيدٌ، لا يتجاوزه كذلك الفعل؛ لأنّ المعنى واحد، وقولك: كسوتُ زيداً ثوباً، تجاوز زيداً إلى مفعولٍ آخر، وأمّا قولك: كُسيَ زيدٌ ثوباً، فلا تجاوز الثوب⁽¹⁴⁾.

أمّا الفرق بين التركيبات المتمثل بها أنّفاً للمبني للفاعل وكذا التركيبات المتمثل بها للمبني للمفعول فالأولى تُعدُّ أصلاً والثانية فرعاً منها⁽¹⁵⁾؛ أي إنّ صيغة المبني للمفعول ((منشأة ومركبة من باب الفاعل وعليه الأكثر من النحويين))⁽¹⁶⁾؛ لذا ((ينقل الفعل عن الاسم الذي سميناه فاعلاً، ويُحذف الفاعل، ويغيّر لفظ الفعل، ويرفع به ما كان مفعولاً في اللفظ))⁽¹⁷⁾، فقولك: ضُرِبَ زيداً، جملة توليدية، فإذا حذفت منها الفاعل (تاء المتكلم) وغيّرت لفظ الفعل إلى (ضُرِب) بضم أوّله وكسر ما قبل آخره، تُبنيه لزيد فترفعه به، وإثر هذه التغيرات في البنية التركيبية تحولت الجملة إلى تحويلية، وكذلك في قولك: كَسَوْتُ زيداً ثوباً، جملة توليدية، وعند إحداث تغيير في بنية الفعل فيها، وحذف الفاعل وإحلال محله المفعول الأوّل في الإسناد والرفع، تتحول إلى جملة تحويلية، وهي (كُسيَ زيدٌ ثوباً)، (هذا إذا كان الفعل متعدّياً وله مفعول، وإن كان لازماً، أو متعدّياً ليس له مفعول، فيصير غير مسند بالنقل إلى ما لم يُسمِّ فاعله، نحو: ... (ذهب به)، فقُفِد ... المسند إليه لفظاً، وإن وُجد معنى، فإنّ الظرف ... (به) يقوم مقامه))⁽¹⁸⁾، وعلى إثر هذه التحوّلات - التي تحدث في التركيب المبني للفاعل عند تحويله إلى التركيب

المبني للمفعول - من حذف للفاعل وتغيير لصيغة الفعل ونقل موضع المفعول إلى موضع الفاعل بعد حذفه، يترتب على ذلك كله تغييرٌ في الدلالة، وعلى وفق هذا يُستشف الفرق بين التركيبات التي تمثّل بها سبويه في الآتي:

أ. أنّ معنى التركيب (ضربتُ زيدًا) يختلف عن معنى التركيب (ضُربَ زيدٌ)، فالتركيبان وإن كانا مخصّصين ب(زيد)، غير أنّهما يختلفان في نسبة التخصيص، ((إذا قلت: ضربتُ زيدًا، أخبرت بضرِب عام وقع منك على شخصٍ خاصٍّ، فصار ذلك الضرب المخبر به خاصًّا لِمَا انضم إليه منك ومن زيد))⁽¹⁹⁾، وأمّا إذا قلت: ضُربَ، كان حدث الضرب عامًّا يُحتمل فيه أن يكون المضروب (زيدًا) أو غيره، ويذكر نائب الفاعل (زيد) في التركيب يتخصّص عموم الفعل المبني للمفعول، ويتقيّد إطلاقه⁽²⁰⁾، غير أنّه لم يخصّص من جهة الضارب، فلم يقع حدث الضرب من شخص محدد، وبهذا أُبجم من هذا الجانب، ثمّ إنّ ((البناء للمفعول نقيض التعديّة، وذلك أنّ البناء للمفعول ينتقص الفعل مفعولًا كما أنّ التعديّة تزيده مفعولًا))⁽²¹⁾، ف(زيد) في (ضربتُ زيدًا) فضلة، وفي (ضُربَ زيدٌ) عمدة؛ لذا يكون نائب الفاعل أهمّ من المفعول به؛ إذ ((لم يرضوا له بمذه المتزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنّه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهرًا أو مضمرا))⁽²²⁾.

ب. أنّ الفعل (ذَهَبَ) اللازم مع ما بينه وبين الفعل (ضُربَ) المتعدي من تشابه في اكتفائه بفاعله (زيد) واكتفاء (ضُربَ) بنائب الفاعل إلّا أنّه يختلف عنه في ((أنّ طلب الفعل للحدث ضروري، وليس كذلك طلبه للمفعول به))⁽²³⁾، فقولك: ذَهَبَ، بمعنى كان ذهاب، وأمّا قولك: ضُربَ، لم يُدر هل المضروب زيدٌ أو عمرو؟ مع هذا يدلّ في نهايته على أنّ ثمةً مضروبًا؛ لأنّ الضرب لا بدّ له من محلّ، وهو وقوعه على زيد⁽²⁴⁾.

ج. دلالة الفاعل ودلالة نائب الفاعل، فالأوّل دلّ على معنى الفاعلية، في حين دلّ الثاني على معنى المفعولية، ومع أنّ سبويه جعلهما متساويين في الحكم والعلّة غير أنّه يُسمّي نائب الفاعل مفعولًا، وهذا دليل على دلالته على المفعولية؛ ((لأنّ الجهة التي كان بها مفعولًا في المعنى غير الجهة التي كان بها فاعلاً))⁽²⁵⁾.

د. دلالة بقاء الفاعل في التركيب المبني للفاعل ودلالة حذفه في التركيب المبني للمفعول، فالفاعل لا يُحذف إلّا للمعنى، والمعاني التي يُحذف لها الفاعل كثيرة⁽²⁶⁾ يدلّ عليها السياق، وقد ذكر بعض النحويين لحذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه معاني، منها: العلم بالفاعل، أو الجهل به، أو الخوف منه أو عليه، أو التعظيم، أو التحقير، أو الإبهام⁽²⁷⁾، والتركيب الفعلي المبني للمفعول الذي تمثّل به سبويه: (ضُربَ زيدٌ) ونحوه يُحتمل فيه بعض

المعاني، التي تميّزه عن التركيب الفعلي المبني للفاعل (ضربتُ زيدًا)، أو (ضرب عمرو زيدًا)، ومن هذه المعاني المحتملة الآتي:

- قوّة العناية بالمفعول به تؤدي إلى إلغاء الحديث عن الفاعل معها، وفي المثال قام المفعول (زيد) مقام الفاعل؛ ليعلم المتكلم المخاطب أنّ زيدًا مضروب اهتمامًا به، وليس الغرض أن يُعلمه من الذي ضرب، ويكون ذلك بوجود دليلٍ عليه، وأمّا إذ لم يدلّ عليه دليل فلا بدّ من ذكر الفاعل (28).

- الجهل بالفاعل، إذا كان المتكلم لا يعلم من الضارب لزيد، ولا يستطيع تعيينه (29).

- الإبهام عن فاعل الضرب، فأنت ((عالم بالضارب إلّا أنّك قصدت الإبهام على السامع)) (30)، إمّا خوفًا من الضارب من أن يبطش بك فيلحق بك الأذى، وإمّا خوفًا عليه من أن يؤخذ بقولك فينالته أذى.

هـ. التغيير الذي يطرأ على الفعل عند بنائه للمفعول، وهذا بدوره يعطي بعدًا دلاليًا متشكّلًا مع ما اكتسب به التركيب من دلالات إثر التحولات الأخرى التي طرأت عليه، فالفعل (ضرب) لم تتغير دلالاته عن دلالة الفعل (ضرب)، فالعلان كلاهما يدلّان على حدث مقرون بالزمن الماضي، وكذلك الفعل (يُضرب) في قولك: (يُضرب زيد) دلّ على حدث مقرون بالزمن الحاضر أو المستقبل، وهو لا يختلف في دلالاته عن الفعل المضارع (يُضرب) المبني للفاعل، غير أنّ الحدث بينهما متفاوت فالفعل المبني للمفعول ((فيه تركيز الاهتمام على الحدث بصرف النظر عن محدثه)) (31)، فيزداد فيه التفعيل الحداثي، فالتكلم عند قوله: (ضرب زيد) يُجبر المخاطب بحدث مهمّ يتطلب التركيز، وهو حصول الضرب من شخص لم يُذكر، فكان الوصول إلى الحدث مباشرًا، وهذا يؤدي إلى نقل صورة تُظهر سرعة وقوع الضرب ووصوله إلى زيد، ويدلّ على هذا ورود الفعل (ألقي) المبني للمفعول في قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى السَّحْرَهُ سُجَّدًا﴾ (32)؛ إذ يدلّ على سرعة حدوث السحود وعدم تمالكهم أنفسهم؛ لتأثرهم بهذا الأمر العظيم (33)، وكذا فقد ((حذِفَ فيه المسند إليه للإشارة إلى السرعة الفائقة في وقوع الحدث، وتصوير أن قوة مجهولة أستلبت عنادهم، وكفرهم فخرُوا في ساحة الحقّ ساجدين)) (34)، وأمّا إذا قال: (ضربتُ زيدًا) ببناء الفعل للفاعل وبذكر فاعله فهذا يُعطى تشكّل صورة الحدث، كما أنّ في البناء للمفعول وحذف الفاعل في المثال تحويل لصورة الحدث في ذهن المخاطب، فيتصوّر أنّ الضرر الذي ألحق به (زيد) كبير، وذلك كأن يتصور أنّ الذي قام بضربه شخص قويّ، أو مجموعة كبيرة من الأشخاص، بخلاف ذلك قوله: (ضربتُ زيدًا)، ففيه تصغير لصورة

الحدث، وتقليل للتفعيل الحدتي، وعلى وفق هذا يكون التعبير بالبناء للمفعول أبلغ من التعبير بالبناء للفاعل؛ لأنّ فيه إخباراً عن أشياء مخفية، فيفتح آفاقاً واسعة من المعاني والتصورات، ومع هذا فإنّ الأصل في التركيب هو ذكر الفاعل؛ لذا قد يكون ذكره هو الأهم وذلك إذا توقف فهم الكلام عليه لقصد ((زيادة الإيضاح والتقرير فإن قلت: قد تقدّم أنّ الدلالة مع الحذف أقوى، قلت: لكنها ربما احتاجت إلى فكر ونظر بخلاف الصراحة))³⁵.

3. خاتمة

وفي نهاية هذا البحث يمكن إيجاز أهمّ النتائج التي أسفر عنه، ومنها:

1. أظهر البحث أنّ سبب الفروق الدلالية بين التركيب الفعلي المبني للفاعل والتركيب الفعلي المبني للمفعول هو التحويل الحاصل في البنية التركيبية من حذف للفاعل ووضع المفعول موضعه، والتغيير الذي يطرأ على بنية الفعل، وكذا تعدد السياقات.

2. بيّن البحث أنّ التشابه بين التركيبات المتضمنة للفاعل والتركيبات المتضمنة لنائب الفاعل لا يعني

التماثل التام بينها، بل لا بد من وجود فروق بينها من جهة أخرى، وبهذا تتميز المتشابهات.

3. توصل البحث إلى أنّ فرقاً يسيراً بين التركيبات يكشف عن أسرار تعبيرية عظيمة.

4. عدّد البحث الفروق بين التركيبات الفعلية المبنية للفاعل والتركيبات المبنية للمفعول المتمثل بها في

كتاب سيبويه.

-الهوامش:-

(1) أبو عمرو عثمان ، ابن الحاجب، كافية ابن الحاجب، صححه وراجعته: جماعة من علماء النحو، مكتبة البشرية، كراتشي، طبعة جديدة، 1432هـ- 2011م، ص26- 27 ، وينظر: أحمد بن حسن، الجارودي، المغني، حققه: محمد أمين القارصي، المكتبة الهاشمية، إسطنبول، ط1، 2013م، ص13، وعلي بن محمد السيد الشريف، الجرجاني، التعريفات، حققه ودرسه: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفصيحة، القاهرة، ط1، 1392هـ - 1973م، ص138، ومحمد علي، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، حققه: علي درجوج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، ج2، ص1262.

(2) كافية ابن الحاجب، ص32 ، وينظر: أبو عمرو عثمان، ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، حققه: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة- الرياض، ط1، 1418- 1997م، ج1، ص348 ، وعبد

- الرؤوف، ابن المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، حققه: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م، ص311.
- (3) ينظر: المصادر أنفسها.
- (4) أبو بشر عمرو بن عثمان، سيبويه، الكتاب، حققه: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، ج1، ص33-34.
- (5) ينظر: المصدر السابق: ج1، ص33-34، 42-43.
- (6) علي بن عيسى، الرماني، شرح كتاب سيبويه، حققه: محمد إبراهيم يوسف شيبه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1414هـ-1415هـ، ج1، ص204.
- (7) الكتاب، ج1، ص182.
- (8) أبو البقاء يعيش علي، ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج1، ص127.
- (9) الكتاب، ج1، ص33-34.
- (10) أبو سعيد الحسن بن عبد الله، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، حققه: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ-2008م، ج1، ص261.
- (11) ينظر: أبو إسحاق إبراهيم، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، شرحه وحققه: عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، ج1، ص129، وأبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الأنباري، أسرار العربية، حققه ودرسه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م، ص66، وابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص69، 70.
- (12) ينظر: الرماني، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص180.
- (13) الكتاب، ج1، ص42-43.
- (14) ينظر: السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص290.
- (15) ينظر: محمد بن يوسف أحمد، ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، درسه وحققه: علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428-2007م، ج4، ص1616، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، حققه: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400هـ-1980م، ج6، ص36، وسعيد حسن، بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأجلو المصرية، مصر، ط1، 1410هـ-1989م، ص143.
- (16) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص71.
- (17) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص290.
- (18) برجشتراستر، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ-1994م، ص141، وينظر: أسرار العربية، ص68.

- (19) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، حققه: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ، ج4، ص1579.
- (20) ينظر: سارة محمد عبد الله، الحدّاد، ظاهرة التخصيص في النحو العربي، دار النابعة، مصر، ط1، 1443هـ - 2021م، ص277.
- (21) صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، الخوارزمي، شرح المفصل، حققه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1990م، ج3، ص268.
- (22) أبو الفتح عثمان، ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، حققه: علي النجدي ناصف وعبد الحكيم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شليبي، القاهرة، 1415هـ - 1994م، ج1، ص65.
- (23) أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد، الصفار، شرح كتاب سيبويه، حققه: خالد بن محمد دخيل المطرفي، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، 1433هـ، ج1، ص645-646.
- (24) ينظر: المصدر السابق، ج1، ص646.
- (25) أبو عمرو عثمان، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، حققه: إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1425هـ - 2005م، ج2، ص51.
- (26) ينظر: أبو الحسن علي بن محمد، ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1418هـ - 1419هـ، ج1، ص521.
- (27) ينظر: المبارك بن محمد الشيباني، ابن الأثير، البديع في علم العربية، حققه ودرسه: فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1421هـ، ج1، ص115، وابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص69-70، وأبو الحسن علي، ابن عصفور، شرح الجمل، حققه: صاحب أبو جناح، جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب، العراق، ط1، 1400هـ - 1980م، ج1، ص534، وأبو عبدالله محمد بن عيسى، السلسلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، درسه وحققه: الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1406 - 1986م، ج1، ص417-418، وأبو الحسن علي بن محمد، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1375 - 1955م، ج1، ص180، ومحمد بن علي، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، حققه: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج2، ص87.
- (28) ينظر: المحتسب، ج1، ص66.
- (29) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص534.
- (30) المصدر نفسه.
- (31) عائشة عبد الرحمن، بنت الشاطي، الإعجاز البياني للقرآن، ومسائل ابن الأزرقي، دار المعارف بمصر، القاهرة، ص224.
- (32) سورة طه، 70.

(33) ينظر: أبو البركات عبد الله بن أحمد، النسفي، تفسير النسفي، المسمى بـ(مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه: سيد زكريا، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ج2، ص687، ومحمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، درسه وحققه: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وزكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجوي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م، ج6، ص242.

(34) محمد محمد، أبو موسى، خصائص التركيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1416هـ-1996م، ص178.

(35) بهاء الدين، السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، حققه: عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ-2003م، ج1، ص162.

قائمة المراجع:

- أبو إسحاق إبراهيم، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، شرحه وحققه: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، ج1.

- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الأنباري، أسرار العربية، حققه ودرسه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م.

- أبو البركات عبد الله بن أحمد، النسفي، تفسير النسفي، المسمى بـ(مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، حققه: سيد زكريا، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ج2.

- أبو بشر عمرو بن عثمان، سيبويه، الكتاب، حققه: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م، ج1.

- أبو البقاء يعيش علي، ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنبرية، مصر، ج1.

- أبو الحسن علي، ابن عصفور، شرح الجمل، حققه: صاحب أبو جناح، جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب، العراق، ط1، 1400هـ-1980م، ج1.

- أبو الحسن علي بن محمد، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1375-1955م، ج1.

- أبو الحسن علي بن محمد، ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1418هـ-1419هـ، ج1.

- أبو سعيد الحسن بن عبد الله، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، حققه: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ-2008م، ج1.

- أبو عبدالله محمد بن عيسى، السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، درسه وحققه: الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1406-1986م، ج1.
- أبو عمرو عثمان، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، حققه: إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1425هـ-2005م، ج2.
- أبو عمرو عثمان، ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، حققه: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة-الرياض، ط1، 1418-1997م، ج1.
- أبو عمرو عثمان، ابن الحاجب، كافية ابن الحاجب، صححه وراجعه: جماعة من علماء النحو، مكتبة البشرية، كراتشي، طبعة جديدة، 1432هـ-2011م.
- أبو الفتح عثمان، ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، حققه: علي النجدي ناصف وعبد الحكيم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، 1415هـ-1994م، ج1.
- أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد، الصفار، شرح كتاب سيبويه، حققه: خالد بن محمد دخيل المطري، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، 1433هـ، ج1.
- أحمد بن حسن، الجاربردي، المغني، حققه: محمد أمين القارصي، المكتبة الهاشمية، إسطنبول، ط1، 2013م.
- برجشتراستر، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ-1994م.
- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، حققه: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد، المملكة العربية السعودية، ط1، 1426هـ، ج4.
- بهاء الدين، السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، حققه: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ-2003م.
- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، حققه: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1400هـ-1980م، ج6.
- سارة محمد عبدالله، الحداد، ظاهرة التخصيص في النحو العربي، دار النابعة، مصر، ط1، 1443هـ-2021م.
- سعيد حسن، بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأجلو المصرية، مصر، ط1، 1410هـ-1989م.

- صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، الخوارزمي، شرح المفصل، حققه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1990م، ج3.
- عائشة عبد الرحمن، بنت الشاطي، الإعجاز البياني للقرآن، ومسائل ابن الأزرق، دار المعارف بمصر، القاهرة.
- عبد الرؤوف، ابن المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، حققه: عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1410هـ - 1990م.
- علي بن عيسى، الرماني، شرح كتاب سيبويه، حققه: محمد إبراهيم يوسف شيبه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1414-1415هـ، ج1.
- علي بن محمد السيد الشريف، الجرجاني، التعريفات، حققه ودرسه: محمد صديق المنشاوي، دار الفصيحة، القاهرة، ط1، 1392هـ - 1973م.
- المبارك بن محمد الشيباني، ابن الأثير، البديع في علم العربية، حققه ودرسه: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1421هـ، ج.
- محمد بن علي، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، حققه: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج2.
- محمد بن يوسف أحمد، ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، درسه وحققه: علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428-2007م، ج4.
- محمد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، درسه وحققه: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وركريا عبد الحميد النوتي وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ - 1993م، ج6.
- محمد علي، التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، حققه: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996م، ج2، ص1262.
- محمد محمد، أبو موسى، خصائص التركيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1416هـ - 1996م.